# الفصل الثاني عشر

# الصراع الاستراتيجي في جنوب آسيا

الدكتور
**أحمد البرصان**
أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة الحسين ـ الأردن

# الصراع الاستراتيجي في جنوب آسيا

د. أحمد البرصان(*)

يمثل إقليم جنوب آسيا أكبر تجمع سكاني بعد الصين الشعبية، وإثر المتغيرات الدولية والإقليمية بعد نهاية الحرب الباردة، وتوقع بروز الصين الشعبية قوة اقتصادية عظمى في القرن الحادي والعشرين، ومع أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م، والحرب الأمريكية على أفغانستان، وانتشار القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، والحرب الأمريكية على ما تسميه (الإرهاب) ـ أخذت جنوب آسيا بُعداً مهماً في الاستراتيجية الإقليمية والدولية، سواء من حيث توازن القوى الإقليمي أو توازن القوى العالمي؛ في ظل نظام يتجه نحو تعدد الأقطاب الدولية، وتراجع هيمنة الدولة الواحدة.

ويحتل إقليم جنوب آسيا أهمية اقتصادية للدول الكبرى؛ إضافة إلى أهميته الاستراتيجية والسياسية، وخاصة مع مدّ أنابيب البترول من أواسط آسيا إلى سواحل المحيط الهندي، والسوق الاستهلاكية لإقليم جنوب آسيا بسبب ضخامة عدد سكانه، وكمنطقة حيوية لاستثمارات الشركات المتعددة الجنسية وخاصة الأمريكية، إضافة إلى موقعه القريب والمحاذي للخليج العربي؛ حيث منابع النفط ذات الأهمية الكبرى لاقتصاديات الدول العظمى؛ لأن من يسيطر على النفط يسيطر على الاقتصاد العالمي.

## أولاً: النطاق الجغرافي لجنوب آسيا:

تضم منطقة جنوب آسيا الهند وباكستان وبنجلادش وسيريلانكا ونيبال، وهي المنطقة التي تُعرف باسم شبه القارة الهندية قبل أن يتم تقسيم شبه القارة عام ١٩٤٧م إلى دولة باكستان والهند، وما تبعها فيما بعد من تمزيق باكستان إلى باكستان الحالية وبنجلادش.

يبلغ عدد سكان إقليم جنوب آسيا حسب تقديرات عام ١٩٩٨م حوالي ١٢٩٦ مليون نسمة؛ في الوقت الذي وصل فيه عدد سكان الصين الشعبية في العام نفسه ١٢٥٥ مليون نسمة، ويتوقع أن يصل عدد سكان إقليم جنوب آسيا عام ٢٠١٠م إلى ١٧٣٣ مليون نسمة، في الوقت الذي سيصل فيه عدد سكان الصين الشعبية في العام نفسه إلى ١٤١٧ مليون نسمة[١].

ونلاحظ أن إقليم جنوب آسيا يقع بين شرق آسيا حيث القوة الاقتصادية اليابانية، وفي الشمال منه الصين الشعبية بعددها وبقوتها الاقتصادية، وكذلك روسيا الاتحادية التي هي قريبة من الإقليم؛ من خلال تأثيرها في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، فهي محاذية لجنوب آسيا بطريقة غير مباشرة، ومحاذية أيضاً لأفغانستان

---

(*) أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة الحسين ـ الأردن.

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠م، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٠م

ذات الامتداد العرقي مع جنوب آسيا، وإلى الغرب والشمال الغربي من إقليم جنوب آسيا؛ حيث إيران والخليج العربي؛ لذا فإن الموقع يمتاز بأهمية استراتيجية واقتصادية وسياسية، من حيث موقعه على طرق تصدير البترول عبر المحيط الهندي إلى اليابان، ومنطقة المحيط الهادي التي تعدُّها الولايات المتحدة ذات الأهمية الاقتصادية الأولى لها في القرن الحادي والعشرين، وإلى الغرب إقليم الشرق الأوسط، وارتباط الهند ودول جنوب آسيا بتكتل منتدى المحيط الهندي الاقتصادي (Indian ocean economic bloc)، والذي انضمت إليه كل من سلطنة عمان واليمن، وطلبت مصر الانضمام إليه أيضاً، وتمتد سواحل شبه القارة الهندية على طول المحيط الهندي من بنجلادش شرقاً إلى باكستان غرباً، وتصل شواطئ الهند وحدها على المحيط الهندي إلى خمسة آلاف كيلو متراً؛ لذا تبقى هذه المنطقة ذات أهمية للتجارة الدولية وللقواعد العسكرية الغربية في المحيط الهندي؛ حيث الأسطول الخامس الأمريكي ومركزه الرئيس في دولة البحرين[1].

### ثانياً: البعد التاريخي لجنوب آسيا:

يقع إقليم جنوب آسيا تاريخيّاً ضمن نطاق الحضارة الإسلامية التي تمتد من إندونيسيا شرقاً إلى المغرب غرباً، وكانت شبه القارة الهندية تقع تحت الحكم الإسلامي، فقد تشكلت فيها ممالك وإمارات إسلامية استمرت تحكم شبه القارة الهندية منذ مطلع القرن السادس عشر حتى منتصف التاسع عشر؛ عندما هيمنت الإمبراطورية البريطانية على الهند، والتي قضت على آخر معاقل النفوذ الإسلامي، وهي الإمبراطورية المغولية الإسلامية في ١٨٥٧م، ويعدُّ السلطان (بابر) من عظماء التاريخ الإسلامي بصفة عامة وتاريخ الهند بصفة خاصة؛ فهو مؤسس دولة المغول في الهند التي استمرت ـ كما أسلفنا ـ إلى منتصف القرن التاسع عشر، والذي بنى مسجد (بابر) الذي يحمل اسمه، والذي قام الهندوس بهدمه في عام ١٩٩٢م. ولعل أبرز معالم الحضارة الإسلامية في الهند (تاج محل) الذي يمثل إحدى عجائب الدنيا السبع[2].

كان النفوذ الإنجليزي قد بدأ في بداية القرن السابع عشر بشركة الهند الشرقية، واستطاعت أن تسيطر على شبه القارة من خلال سياسة التفرقة الطائفية، وأن تثير حرب الهندوس ضد المسلمين، وبعد تقسيم شبه القارة الهندية وظهور الدول الحديثة؛ نجد أن باكستان دولة إسلامية، وكذلك بنجلادش، وتصل نسبة المسلمين في كل منهما إلى ٩٩ ٪، وكذلك توجد أقليات إسلامية في سيريلانكا، أما نيبال فهي تواجه الحركة الماركسية الماوية التي تتمرد ضدها؛ إضافة إلى انتشار الهندوس فيها.

أما الهند ـ والتي تجاوز عدد سكانها المليار نسمة ـ فهي ثاني دولة في عدد السكان المسلمين بعد إندونيسيا؛ حيث يوجد بها ١٨٠ ـ ٢٠٠ مليون مسلم، ولذلك نلاحظ أن الأحزاب الهندوسية المتطرفة تحاول بكل قوة طمس معالم التاريخ الحضاري الإسلامي في الهند؛ لأنه يمثل تاريخاً ناصعاً يربط تاريخ الهند بالعالم

(1) Shekhar Gupta، India Redefines its role، Adelphi Papers (IISS)، 1995pp. 12-13.

(٢) عبد العزيز نوار، التاريخ الحديث للشعوب الإسلامية، بيروت: دار النهضة العربية ١٩٧٣، ص ٥٠٤ ـ ٥٥٥.

الإسلامي، ولا تقارن به حضارة الهندوس في الهند، وإذا كانت الهند ثاني دولة في عدد السكان المسلمين فيها في العالم بعد إندونيسيا؛ فإن الهند تعددت فيها اللغات والأعراق والطوائف الدينية والطقوس المتعددة، فهنالك ١٦ لغة رسمية بالهند، ولذلك تعتمد الدولة الهندية اللغة الإنجليزية كعامل مشترك إضافة إلى التركيز على الهندوسية كلغة قومية، إلا أن الإنجليزية تهيمن على الحياة الثقافية والعلمية في الهند، ويصل نسبة عدد المسلمين إلى سكان الهند ١٥ ٪، فيما يشكل الهندوس ٨٢ ٪، وبها أقلية نصرانية لا تتجاوز ١ ٪ من بقايا التراث الاستعماري البرتغالي والإنجليزي، كما يوجد بالهند كذلك طائفة السيخ[1].

وتتبنى دول جنوب آسيا الاتجاه العلماني على الرغم من أن باكستان قد قامت وتأسست على أسس دينية؛ عندما تم تقسيم القارة الهندية عام ١٩٤٧م على أسس دينية، وسيطر في العقد الأخير من القرن العشرين الاتجاه الهندوسي المتطرف على الحياة السياسية الآن في الهند بعد اغتيال القيادات التاريخية لحزب المؤتمر الوطني الهندي باغتيال أنديرا غاندي ثم راجيف غاندي؛ مما ترك فراغاً سياسيّاً في قيادة الحزب الذي أصبحت زعامته الآن في يد سونيا غاندي الإيطالية الأصل زوجة راجيف غاندي، وتشير أصابع الاتهام إلى الاستخبارات الأمريكية (CIA) التي كانت وراء اغتيال قيادات الحزب؛ خاصة أن قيادة الحزب كانت ذات ارتباط تاريخي مع بريطانيا، وكانت الاستخبارات الأمريكية تقوم بتشجيع طائفة السيخ، فقد تم اغتيال أنديرا غاندي على يد متطرف من السيخ، واغتيال راجيف غاندي على يد أحد المتطرفين من التاميل.

وبشكل عام؛ فإن البعد التاريخي لشبه القارة الهندية يجعلها قريبة من العالم العربي، ولها تأثيراتها السياسية والاستراتيجية؛ إضافة إلى أنها تقع في نطاق العالم الإسلامي؛ وخاصة أن إندونيسيا وماليزيا على شرقها، وأن العالم العربي على حدودها الغربية.

**جدول (١) عدد سكان جنوب آسيا (مليون نسمة)**

| الدولة | ١٩٩٨م | ٢٠١٠م |
|---|---|---|
| الهند | ٩٨٢,٢ | ١٢١١,٧ |
| باكستان | ١٤٨ | ٢٢٢,٦ |
| بنجلادش | ١٢٤,٨ | ١٦١,٥ |
| سيريلانكا | ١٨,٥ | ٢١,٥ |
| نيبال | ٢٢,٨ | ٣٢,٧ |
| المجموع | ١٢٩٦,٣ | ١٧٣٣,٥ |
| الصين الشعبية | ١٢٥٥ | ١٤١٧ |

**المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠م، برنامج وكالة الإنماء الدولي نيويورك ٢٠٠٠م.**

(1) Greenway.H.D. Hidu Nationalism Clouds the Face of India، World Policy Journal، Spring 2001، pp.89-90.

### ثالثاً: جنوب آسيا والشرق الأوسط الكبير:

إذا كان البعد التاريخي يربط الهند بالحضارة الإسلامية ودور المسلمين في الهند؛ فإن القوىٰ الغربية وخاصة الولايات المتحدة تستغل الهندوسية لاعتبارات سياسية من أجل دفع الهند لأن تمارس دوراً سياسيّاً في الشرق الأوسط، وخاصة عندما طرحت الدوائر الأمريكية مفهوم الشرق الأوسط الكبير الذي أخذ بُعداً استراتيجيّاً يرتبط مع المصالح الأمريكية، وكما كان مفهوم الشرق الأوسط قد ظهر مع مطلع القرن العشرين؛ حيث تم نحته علىٰ يد الأدميرال الأمريكي«ألفرد ماهان» صاحب نظرية القوة البحرية لخدمة المصالح البريطانية آنذاك؛ فإن الشرق الأوسط الكبير هو أيضاً من المفهومات الأمريكية مع نهاية القرن العشرين لخدمة الأهداف الأمريكية. ولقد طرح كل من «جيفري كامب» و«روبرت هركابي» في كتابهما (الجغرافيا الاستراتيجية للشرق الأوسط الكبير) هذا المفهوم ليشمل مناطق أوسع من الشرق الأوسط التقليدي، ولذلك ضم العالم العربي من المحيط إلىٰ الخليج، وآسيا الوسطىٰ، وجنوب آسيا؛ إضافة إلىٰ إيران، وأفغانستان ـ للشرق الأوسط الكبير مع استثناء تركيا منه، وهي العضو الإسلامي في حلف الناتو، وإن ضمَّ جنوب آسيا للشرق الأوسط الكبير له دلالة كبرىٰ حول ميزات القوىٰ الجديدة في الشرق الأوسط الكبير كما سنرىٰ في السطور اللاحقة.

ويقترب مفهوم الشرق الأوسط الكبير من مفهوم وزارة الدفاع الأمريكية لمهام قوات الانتشار السريع القيادة المركزية (CENCOM)، والذي تبنته في منتصف عام ١٩٩٨م، وقد تضمنت مهام القيادة المركزية الغرب الإفريقي، والجزيرة العربية، وشمال البحر الأحمر، ودول آسيا الإسلامية، والأردن، والعراق، وأفغانستان، وباكستان، وهي ثاني دولة في جنوب آسيا. ولذلك نجد أن القيادة المركزية التي تحملت مسؤولية الحرب الأمريكية في أفغانستان هي نفسها التي تستعد للحرب علىٰ العراق، ونلاحظ أن المفهوم الجديد لوزارة الدفاع استثنىٰ: (إسرائيل)، وسوريا، وتركيا، والهند من مهام القيادة المركزية العسكرية، ورَبَطَها بالقيادة الأمريكية في أوروبا (EUCOM)، وربط مسؤولية الهند بالقيادة العسكرية الأمريكية للمحيط الهادي (PAC COM)، والملاحظ أن هذا التطور الأمريكي للهند في منطقة جنوب وآسيا وشرقها يأتي مع تعزيز العلاقات الأمريكية الهندية، والدور الهندي في شرق آسيا ومنطقة بحر العرب[1].

### رابعاً: جنوب آسيا والنظام العالمي الجديد:

إن شبه القارة الهندية كان درة التاج البريطاني في القرن التاسع عشر والعشرين قبل خروج بريطانيا من الهند، وحسب قول إليزابيث مونرو[2]؛ فإن الأسطول البريطاني والهند كانا عماد القوة البريطانية في منتصف القرن التاسع وبداية القرن العشرين، ومع تقسيم الهند ونشوء دول جنوب آسيا؛ فقد ارتبط ظهور دول جنوب

(1) G. Kemp، R. Harkavy. Strategic Geography and the changing Middle East، Washington: Brookings Institution 1997. Pp.13-17.

(2) E. Monroe، Britain Moment in the Moment in the Middle East (London: Chatto & Windus 1981) p. 11-12.

آسيا بوصفها دولاً مستقلة ـ مع النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية ـ مع نظام الحرب الباردة. ولقد مارست الهند دوراً مهماً من خلال كتلة عدم الانحياز، وقد كانت القيادة الهندية في عهد (نهرو) تشعر بمستقبل الهند؛ فقد رأى نهرو عام ١٩٥٤م أن الصين هي القوة العظمى القادمة بعد الولايات المتحدة والسوفييت، وأن الهند ستكون القوة العظمى الرابعة، ولكن ليس من زاوية القوة العسكرية وإنما من معيار التنمية الاقتصادية والسياسية، وفي مجال الرفاهية الاجتماعية[١].

كانت وجهة نظر نهرو أن السكان والمساحة لا تجعل الدولة عظمى، لكن دورها في المجموعة الدولية هو الذي يعطيها هذه الصفة العظمى، وفي الوقت الذي ظهرت فيه الهند قوة لها دورها الريادي في دول عدم الانحياز وإحدى الدول المؤسسة؛ فإن باكستان ارتبطت في الحرب الباردة بالأحلاف العسكرية الغربية؛ كالحلف المركزي الذي كان يشمل تركيا وإيران وباكستان، ولذلك ارتبطت باكستان في الحرب الباردة بالمعسكر الأمريكي، وفي الوقت نفسه حاولت الولايات المتحدة جر الهند إلى المعسكر الغربي، فقد اقترح أحد المسؤولين الأمريكيين في بداية الخمسينيات أن تحتل الهند المقعد الخامس في مجلس الأمن الدولي الذي كانت تحتله الصين الوطنية (تايوان)، ولكن نهرو رفض هذا العرض الأمريكي لعلاقاته مع الصين الشعبية بوصفها دولة تنتمي لمنظومة عدم الانحياز، وهي القوة العالمية الثالثة على الرغم من تجاهل أمريكا لها[٢].

ولعل الموقف الهندي وتقاربه مع الاتحاد السوفييتي، وعدم الانقياد الهندي المطلق للاستراتيجية الأمريكية؛ خاصة في عهد نهرو ثم أنديرا غاندي ـ قد كان وراء نهاية قيادة المؤتمر الوطني الهندي، في الوقت الذي كانت باكستان تسير فيه مع الاستراتيجية الأمريكية، ومارست باكستان دوراً مهماً في بداية السبعينيات؛ وخاصة في عهد إدارة نيكسون لفتح أبواب الصين الشعبية مع الولايات المتحدة، فقد كان التوتر الحدودي بين الهند والصين الشعبية فرصة لتقوية العلاقات الباكستانية الصينية في ظل تقارب هندي سوفييتي؛ خاصة بعد القطيعة الصينية السوفييتية بعد الثورة الثقافية في الصين في منتصف عقد الستينيات.

وإثر احتلال السوفييت لأفغانستان عام ١٩٧٩م والجهاد الأفغاني؛ فإن الهند بقيت على علاقات قوية مع السوفييت في الوقت الذي كانت فيه باكستان تدعم المجاهدين، وكانت الولايات المتحدة قد وجدت فرصتها في خلق فيتنام ثانية بالجوار السوفييتي؛ من خلال دعمها للمقاومة ضد السوفييت من خلال باكستان. لقد توفرت سياسة التقاء المصالح بين الولايات المتحدة وحركات الجهاد الإسلامي، وقد انتهى هذا اللقاء بعد هزيمة السوفييت.

---

(1) M. S. Rajan "India as a global Power in the next Millennium" Review of International Affairs nos 1053-1054 15-February-15 March 1997، p 40 - 41.

- B. S. Gupta. India in the Twenty-first century. International Affairs vol. 71 no.2 April 1997, p. 297 - 314.

- India redefines its role Adelphi papers 293 IISS 1995

- R. Thomas، India security environmentStrategic Studies Institute US Army War College July 1996.

(2) Ibid.

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبروز النظام الأحادي القطبية بعد حرب الخليج الثانية، وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي؛ أخذت الهند تدفع بكل ثقلها من أجل نظام تعدد الأقطاب الدولية، وطالبت رسمياً عام ١٩٩٤م بأن تمنح مقعداً دائماً في مجلس الأمن الدولي، وهي المرة الأولى التي تطالب بها رسمياً وعلانية؛ وذلك لشعورها بدورها العالمي، وفي الوقت الذي أصبحت فيه محل اهتمام الدول العظمى، ولتوازن القوى الكبرى في آسيا، وانقلاب موازين المصالح إلى جانب الهند؛ فلم تعد لباكستان الأهمية الاستراتيجية التي كانت لها في الحرب الباردة في نظر الاستراتيجية الأمريكية[1].

**خامساً: جنوب آسيا ولعبة توازن القوى:**

يُنظر إلى الهند كلاعب مهم في لعبة توازن القوى في القارة الآسيوية، وهذا يعطيها دوراً استراتيجياً في القرن الحادي والعشرين وخاصة بعد زوال القوة السوفيتية، وحسب التصورات الأمريكية والروسية والصينية وحتى الإسرائيلية؛ فإن الهند ذات أهمية كبيرة في سياسة المحاور الإقليمية في آسيا؛ سواء في مواجهة الهيمنة الأمريكية في نظر روسيا الاتحادية، أو في مواجهة المحور الأمريكي الذي يضم الصين الوطنية ( تايوان )، كوريا الجنوبية، اليابان؛ بناءً على هامشية باكستان بوصفها حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، وهذا يفسر زيارة كلينتون للهند لمدة خمسة أيام عام ٢٠٠٠م مقابل خمس ساعات لباكستان، ويظهر أن هامشية باكستان جعل موقفها ضعيفاً أمام الولايات المتحدة بعد أحداث (١١) سبتمبر، ولذلك كانت سهلة الانقياد للمطالب الأمريكية، ولم تستطع الحكومة الباكستانية بقيادة مشرَّف أن تواجه الولايات المتحدة على الرغم من أنها كانت حليفاً استراتيجياً لأفغانستان في عهد حكومة طالبان.

**سادساً: جنوب آسيا والمحور الروسي - الصيني، ومحاولة جذب الهند:**

إن جنوب آسيا، وخاصة الهند بحجمها السكاني، محل اهتمام التنافس بين الدول الكبرى بين روسيا والولايات المتحدة والصين، وقد تبنت روسيا الاتحادية استراتيجية التقارب مع الهند ضد المحور الأمريكي، ويعدُّ يفجيني بريماكوف وزير خارجية روسيا الاتحادية ورئيس وزرائها فيما بعد صاحب فكرة المحور (الصيني - الروسي - الهندي) ضد الهيمنة الأمريكية، فقد طرح هذه الفكرة أثناء زيارته للهند في يناير ١٩٩٨م، وعقدت اتفاقية شراكة بين الهند وروسيا، فالهند على رأس قائمة عملاء الأسلحة الروسية؛ حيث إن ٦٠ ٪ من صادرات الأسلحة الروسية تتجه إلى الهند والصين[2]. ولقد تعمقت العلاقات الروسية - الهندية ضد باكستان، وكذلك طالبان؛ حيث إن حكومة طالبان هي الدولة الوحيدة التي اعترفت بجمهورية الشيشان، ولقد توطدت العلاقات الهندية - الروسية تحت شعار مقاومة الإرهاب، وهو مقاومة الحركات الإسلامية؛ سواء في الشيشان أو كشمير وأفغانستان، ولذلك جاء الموقف الهندي والروسي مؤيداً للقضاء على حركة طالبان في أفغانستان، ومرحِّباً

---

(1) -Ibid.

(2) D. Kaushik, India, Russia, China cooperation in the survivors club, Executive Intelligence Review May 7, 1999, p. 42 - 47.

بمجيء حكومة تحالف الشمال في كابول وسقوط طالبان.

ولقد كانت هناك حساسية روسية ـ هندية من ظهور حركات التيار الإسلامي المعارضة في آسيا الوسطى، وكذلك من موقف باكستان في أفغانستان، ولذلك جاءت الحرب الأمريكية في أفغانستان فرصة سانحة التقت فيها الأهداف الهندية والروسية والأمريكية، وكانت خسارة استراتيجية لباكستان ونفوذها في آسيا الوسطى من خلال أفغانستان(١).

### سابعاً: المحور الأمريكي الهندي:

إن التغيرات الدولية دفعت الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة للبحث عن الهند، وركزت مراكز الأبحاث الأمريكية في الدراسات الاستراتيجية على دور الهند في الاستراتيجية الأمريكية، ولذلك نجد أن الباحث الاستراتيجي في معهد كاتو(cato) فكتور جوباريف (Gobarev) في دراسة له في سبتمبر ٢٠٠٠م يؤكد ضرورة التحالف الأمريكي مع الهند وعدم تجاهلها، وأن أهمية باكستان قد انتهت مع نهاية الحرب الباردة، بل يذهب الباحث الأمريكي أكثر من ذلك في اتهام باكستان بأنها وراء الإرهاب السياسي في كشمير:

"the cold war strategic alliances with United States is over, Pakistan must move to restore democracy and control terrorism in Kashmir, or fend for itself in its mounting confrontation with India"(٢).

إن هذا التطور الاستراتيجي الأمريكي يعكس مدى الاهتمام بالهند، ونلاحظ أن الولايات المتحدة كانت قد وقفت إلى جانب الهند ضد الصين الشعبية عام ١٩٦٢م أثناء الحرب الحدودية بينهما، وكانت الهند تحت مظلة الحماية النووية الأمريكية، في الوقت الذي لم تكن تملك فيه السلاح النووي على الرغم من أنها من رواد عدم الانحياز(٣).

وعندما حدثت الحرب الهندية الباكستانية عام ١٩٦٥م ساعدت الولايات المتحدة باكستان سياسيّاً، ولكنها لم تتدخل عسكريّاً إلى جانبها؛ على الرغم من أنها حليف لها كما فعلت في كوريا عام ١٩٥٠م. وعندما نشبت حرب ١٩٧١م، وحاصر الجيش الهندي الجيش الباكستاني في خليج البنغال؛ فإن الأسطول الأمريكي لم يتدخل على الرغم من وجوده في المنطقة، وهذا يبين ويفسر أن الولايات المتحدة لم تكن حليفاً فعليّاً لباكستان على الرغم من استسلام ٩٠ ألف جندي باكستاني، وعلى الرغم من أن الهند كانت صديقاً للسوفييت؛ فإنها في دهاليز الدبلوماسية كانت إلى جانب الهند.

---

(١) إبراهيم الخياط «الهند وروسيا تؤسسان لتعاون استراتيجي»، الحياة، (٢٥/ ٩/ ٢٠٠١م)، ص ١٣.

(2) Victor Gobarev "India as a World Power changing Washington's Myopic policy, Policy Analysis no/ 381 Cato Centre 11 September 2000.

(٣) أحمد البرصان «الهند وتوازن القوى الإقليمي في جنوب آسيا والأمن القومي العربي»، ورقة مقدمة إلى مؤتمر العلاقات العربية الآسيوية، الجامعة الأردنية ١٦-١٩/ ٧/ ٢٠٠١م.

ومع نهاية السوفييت كانت الهند الهدف الرئيس للاستراتيجية الأمريكية، حتىٰ إن السلاح النووي الهندي تنظر إليه الولايات المتحدة علىٰ أنه ذو أهمية لها في مواجهة الصين الشعبية، فعلىٰ الرغم من الانتقاد الأمريكي للتفجيرات النووية الهندية عام ١٩٩٨م؛ فإنها كانت علىٰ علم مسبق بهذه التفجيرات.

ولقد توجت العلاقات الهندية الأمريكية بزيارة كلينتون إلىٰ الهند في مارس ٢٠٠٠م، وهي أول زيارة لرئيس أمريكي للهند منذ ٢٢ عاماً، ويمكن تفسير الاهتمام الأمريكي بالهند ـ بالإضافة إلىٰ توازن القوىٰ، ومواجهة الصين ـ وإرجاعه إلىٰ الأهمية الاقتصادية للهند، فقد قال وزير الشؤون البرلمانية وتكنولوجيا المعلومات الهندي ماهاجان: «إن بلاده ركزت علىٰ تحرير الاقتصاد، وتتوقع قدوم استثمارات أمريكية مباشرة ابتداءً من عام ٢٠٠٢م، ويقدر حجمها بـ ١٥ مليار دولار سنويّاً، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات»[١]. ويظهر أن الهند نفسها تستغل الولايات المتحدة أيضاً في نوع من التحالف غير الرسمي، وهو ما عبر عنه ثوماس ركرس (Thomas Ricks) أحد الصحفيين الأمريكيين في صحيفة الواشنطن بوست في ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٠م؛ معتمداً علىٰ مصادر وزارة الدفاع الأمريكية بأن المسؤولين الهنود يهمسون سرّاً إلىٰ المسؤولين الأمريكيين أن بروز الصين قوة عملاقة يجعل الولايات المتحدة حليفاً استراتيجيّاً للهند[٢].

### ثامناً: أحداث ١١ سبتمبر والمحور الهندي الأمريكي:

إذا كانت التطورات الاستراتيجية الأمريكية قد أكدت أهمية الهند بعد نهاية الحرب الباردة؛ فإن أحداث ١١ سبتمبر قد وضعت هذه الاستراتيجية موضع التطبيق الفعلي، ولكن أفكار التحالف ومسوّغاته كانت موجودة قبل الأحداث، حتىٰ إن عملية التحالف الأمريكي، وخطة الغزو الأمريكي لأفغانستان كانت مُعَدَّة قبل أحداث سبتمبر من أجل تحقيق هدف مد أنابيب البترول من أواسط آسيا إلىٰ شواطئ المحيط الهندي ـ كما أسلفنا ـ، ويظهر أن كلاً من الولايات المتحدة والهند كانتا قلقتين من نمو الحركات الإسلامية في أواسط آسيا وكشمير وأفغانستان، وهذا يظهر من خلال «مؤتمر آسيا ٢٠٢٥م (Asia 2025)، وهو المؤتمر الاستراتيجي الذي نظمته كلية الحرب البحرية الأمريكية (Naval War College) في صيف عام ١٩٩٩م.

كانت ندوة (آسيا ٢٠٢٥م) قد عُقدت تحت إشراف وزارة الدفاع الأمريكية البنتاجون، شارك فيها مجموعة من خبراء الاستراتيجية الأمريكية من الجامعات، ومراكز الأبحاث، وبعض المؤسسات الكبرىٰ المتخصصة في قضايا الدفاع؛ مثل مؤسسة راند، وقد نتج عن هذه الندوة تقرير يقع في ١٤٧ صفحة يحمل عنوان الندوة[٣].

---

(١) نفس المصدر.

(2) Thomas Ricks "For Pentagon Asia moving to for front" Washington Post, 25 May 2000.(www.Washington post.com/wp dyn/article.A7981، 25 May2000 html).

(3) -Walden Bello "Asia 2025 the Pentagon Papers for Asian wars" 19 October 2000(Pl,net politics: Asian war).

- Indian Express، Monday Feb 12,2001 (internet edition).

- American viewpoint: Futueristic scenario in the Indian - Pakistan Relationship( Hindutra. Seies website )

وقد جاء في سيناريو الهند أنها تشهد نمواً اقتصاديّاً، وتحولاً ديمقراطيّاً وقوة عسكرية وبحرية كبرىٰ، وفي المقابل طرح التقرير في السيناريو أن باكستان سوف تواجه أزمة اقتصادية، وصراعات عرقية تدفع إلىٰ هيمنة التيار الإسلامي علىٰ باكستان، وتأييده المقاومة الإسلامية في كشمير ضد الهند، وعندها تطلب الأخيرة من باكستان وقف المقاومة الإسلامية في كشمير، وتدخل القوات الهندية إلىٰ حدود باكستان، وعندها تطلب حكومة باكستان من الهند سحب قواتها حسب السيناريو وتهدد باستعمال القوة النووية الباكستانية، وترد الهند بالأسلحة التقليدية لتدمير المواقع النووية الباكستانية، ولكن لم تستطع تدميره كاملاً، وتخشىٰ الولايات المتحدة من قيام التيار الإسلامي المهيمن في باكستان من استخدام السلاح النووي، فتُقدم الولايات المتحدة نفسها علىٰ تدمير المفاعل النووي الباكستاني بدلاً من الهند باستعمال قاذفات B2؛ أي أن أمريكا تتدخل لصالح الهند، وتقوم الفيدرالية الهندية التي تضم الهند الكبرىٰ في جنوب آسيا، وتمتد إلىٰ حدود أفغانستان والصين. إن هذا السيناريو يعكس تصورات الاستراتيجية الأمريكية ومخاوفها قبل أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م[1].

ونلاحظ أن الولايات المتحدة مع الأحداث دمرت أفغانستان، وأسقطت حكومة طالبان، وأنزلت قواتها في باكستان، وتحالفت مع الهند التي استغلت أحداث ١١ سبتمبر للقضاء علىٰ المقاومة الإسلامية في كشمير، وهو ما حدث من حشد القوات بين الهند وباكستان، وتهميش الحركات الإسلامية في كشمير تحت الضغط الهندي، وحظر باكستان لهذه الحركات، وفتح القواعد الجوية الباكستانية للقوات الأمريكية.

ويظهر أن الموقف الأمريكي والتدخل من أجل عدم نشوب حرب بين الهند وباكستان قد جاء لصالح الهند، وقد أرادت الولايات المتحدة عدم إسقاط التحالف الذي بنته مع مشرَّف في باكستان؛ وذلك لأهميته الكبرىٰ للقضاء علىٰ طالبان وعلىٰ التيارات الإسلامية؛ من خلال ما تقدمه باكستان من معلومات عن هذه الحركات، بل إن الولايات المتحدة وجدت في الحكومة العسكرية في باكستان سنداً قويّاً لها؛ حتىٰ إن النقد للحكومة العسكرية قد ترتب عليه تأييد لكل القوانين التي أصدرها مشرَّف تحت الأحكام العرفية، وأصبحت الهند وحكومة مشرَّف تخدمان المصالح الأمريكية؛ إضافة إلىٰ وجود حكومة كارزاي؛ لذلك فقدت باكستان أهم حليف لها، وأصبحت ضعيفة تسير في الخط الأمريكي بعد الأحداث، ولذلك نلاحظ أن السيناريو السابق إن لم يتحقق كله علىٰ الأقل؛ فإنما يعطي مؤشراً علىٰ أن بداية السيناريو قد بدأت ولم تنته بعدُ، إلا أن الحملة الأمريكية لم تحقق بعدُ أهدافها في أفغانستان.

### تاسعاً: العلاقات الصينية ـ الهندية:

علىٰ الرغم من أن الهند كانت من أوائل الدول التي اعترفت بالصين الشعبية بعد ثلاثة أشهر من قيامها عام ١٩٤٩م، وتبادل الزيارات بين البلدين عام ١٩٥٤م عندما زار نهرو الصين، وكذلك زار رئيس وزراء الصين

(1) Ibid.

الأسبق «شو إن لاي» الهند، كما حضرت الصين مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥م؛ فإن العلاقات بين البلدين شهدت توتراً بينهما بسبب الحرب على الحدود، ونشاطات زعيم التبت الروحي عندما ضمت الصين التبت إليها.

وإضافة إلى قضايا الحدود والتبت؛ فإن السلاح النووي الهندي كان محل قلق في الأوساط الرسمية الصينية، ولكن الهند حاولت التقليل من القلق الصيني، وبدأ الانفراج مع زيارة راجيف غاندي للصين عام ١٩٨٨م، وزيارة رئيس وزراء الصين للهند عام ١٩٩١م، وكانت الزيارة لإزالة سوء التفاهم حول تجربة صاروخ بوخارت ٢، فقد شنت الحكومة الصينية هجوماً عنيفاً على وزير الدفاع الهندي عندما صرح بأن الصين تشكل خطراً على الهند؛ مما دفع بالحكومة الهندية إلى التصريح بأن تصريح الوزير الهندي لا يعبِّر إلا عن نفسه.

وقد تحسنت العلاقات التجارية بين الهند والصين، وتضاعفت ثلاث مرات في السنوات الأخيرة؛ لمحاولة الهند والصين المشاركة في استثمار بترول كازاخستان.

ويظهر أن اختفاء الاتحاد السوفييتي، وضعف روسيا؛ جعل الصين تنظر إلى الهند بوصفها دولة مهمة استراتيجيّاً، وخاصة في نظام تعدد الأقطاب، والوقوف ضد الهيمنة الأمريكية؛ مما دفع نائب رئيس الوزراء الصيني إلى أن يعبر عن ذلك صراحة إلى وزير الخارجية الهندية عام ١٩٩٨م بقوله: (إن الصين والهند يمكن أن تقدماً مساهمة مهمة لتشكيل نظام تعدد القطبية)[1].

ولقد تعززت العلاقات بين البلدين بزيارة وزير الخارجية الهندية إلى بكين في يونيو ١٩٩٩م، وزيارة وزير التجارة الهندية أيضاً في فبراير ٢٠٠٠م، ثم زيارة الرئيس الهندي لبكين في يونيو ٢٠٠٠م، وتصريحه أثناء الزيارة بأنه مهما كانت الخلافات الاستراتيجية بين البلدين؛ فإنه لا بد من بناء علاقات قوية خلال القرن الحادي والعشرين.

ومهما يكن من خلافات بين الهند والصين؛ فإن الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي تُقلق الصين أكثر من الهند في ظل الترسانة النووية الأمريكية والقواعد الأمريكية في شرق آسيا وموقف أمريكا من قضية ناتون، ولذلك تعمل الصين على تحييد الهند وجرِّها إلى تحالف ثلاثي مع روسيا.

وإثر أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م؛ نلاحظ أن الهند استغلت الأحداث من أجل دفع الصين إلى التعاون معها في سبيل مكافحة ما يسمونه بالإرهاب؛ وخاصة أن الصين كانت قلقة من دور حركة طالبان في مساعدة المسلمين في منطقة تركستان الشرقية. ولذلك نجد أن الموقف الصيني التقى الموقف الهندي في تأييد الحرب الأمريكية على أفغانستان، واستغلال ذلك من أجل القضاء على حركة المسلمين في الصين الشعبية، وعلى الرغم من أن الوجود الأمريكي في أفغانستان قد يهدد الصين؛ فإن الصين ترى أن الولايات المتحدة قد تتورط

(1) Victor Gobarev. op.cit. 2000, p. 4.

في أفغانستان خاصة؛ لطبيعة المقاومة الأفغانية المتمرسة على الصدام مع روسيا وبريطانيا في القرن التاسع عشر، والاتحاد السوفييتي في القرن العشرين، وهو ما تُراهن عليه الصين. وفي الوقت الذي كانت العلاقات الهندية ـ الصينية تتميز بالحساسية؛ فإن العلاقات الباكستانية ـ الصينية لم تتأثر كثيراً بأحداث ١١ سبتمبر، وخاصة العلاقات الاستراتيجية الصينية ـ الباكستانية؛ على الرغم من أن باكستان قد سمحت لحوالي (٤٨) ألف جندي أمريكي بالبقاء على أراضيها واستعمال المطارات الباكستانية، وتخلت عن طالبان؛ لأن الصين حريصة على أهمية باكستان استراتيجياً لها في ظل الغزل الأمريكي الهندي، حتى إن الصين وباكستان وقَّعتا معاهدة دفاع بينهما في مجال البحث والإنتاج العسكري[١].

### عاشراً: جنوب آسيا و(إسرائيل):

إذا كانت الدول الكبرى، سواء الولايات المتحدة والصين الشعبية وروسيا، لها اهتماماتها بالهند لمصالحها الاستراتيجية؛ فإن (إسرائيل) تسعى دائماً إلى أن تجعل من الهند حليفاً استراتيجيّاً لها في الشرق الأوسط، وربطها بحلف ثلاثي: تركيا و(إسرائيل) والهند، ونلاحظ أن (إسرائيل) قد أقامت علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء في يناير ١٩٩٢م، وأقامت علاقات على مستوى الصناعات الحربية والاستخبارات والعلاقات التجارية، وقد تضاعفت هذه العلاقات التجارية مع الهند ست مرات خلال ثماني سنوات[٢].

وحيث إن باكستان ليس لها علاقات دبلوماسية مع (إسرائيل) ولم تعترف بها حتى الآن، ولذلك فإن الدولة المهمة استراتيجيّاً لـ (إسرائيل) في جنوب آسيا هي الهند، وتحاول (إسرائيل) أن تلعب على ورقة الحركات الإسلامية، وأن تصنف هذه الحركات بالإرهابية، وتربط بين الجهاد في كشمير والحركات الإسلامية من حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، وقد نجحت (إسرائيل) إلى حد ما في استمالة النخب السياسية الهندية في الدعوة لإقامة تحالف (إسرائيلي ـ هندوسي) لمقاومة الحركات الإسلامية، ولذلك نجد أن مدير معهد الدراسات الدفاعية والاستراتيجية في الهند (IDSA)، والذي تولى الحكومة الهندية، «جاسيت سيننغ» قال صراحة أثناء زيارته لـ (إسرائيل) يوليو ١٩٩٩م: «إن الخطر الإسلامي هو الذي يهدد الهند»، ويؤكد أن الهند و(إسرائيل) هما الدولتان الديمقراطيتان فقط في المنطقة، وهذه الآراء هي تماماً آراء صهيونية، بل إن سيننغ يؤكد الحرب الدينية بين اليهود والسيخ والهندوسية من جهة والإسلام من جهة أخرى، ويؤيد (إسرائيل) في امتلاك المزيد من السلاح النووي، وقد نُشرت تصريحاته في صحيفة هآرتس الإسرائيلية ٢٦/ ٧/ ١٩٩٩م، وهو يلتقي وصموئيل هانتنجتون اليهودي الأمريكي في نظرية صدام الحضارات[٣].

---

(1) Subbash Kapila "Pakistan and China Relations post-September 11, 2001" South Asia Analysis Group, paper no. 505,8 August، 2002.

(2) P. R. Kumaraswamy India and Israel: Evolving Strategic relationship, Begin-Sadat Center for strategic studies 1998, 1-10.

(٢) أحمد البرصان «الهند في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة»، الرأي ١١/ ٨/ ١٩٩٩م، ص ٣٤، وحول تصريحات سينغ، انظر القدس العربي ٢٧/ ٧/ ١٩٩٩م، ص ٩.

إن وجود عدد كبير من المسلمين في الهند يجعلها تتردد في تبني تحالف استراتيجي علني مع (إسرائيل)، ولكنها تريد الاستفادة من اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لصالح السياسة الهندية ضد باكستان، ولذلك نجد أن الحكومة الأمريكية قد ضغطت على باكستان لإيقاف أنشطة الحركات الجهادية في كشمير وحَلّ بعضها، وسَجْن بعض أعضائها.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر نشطت (إسرائيل) لتستغل الأحداث لدفع الهند إلى التحالف معها بشكل أكثر ارتباطاً وعلانية، فنجد أن وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق قد زار الهند في يناير ٢٠٠٠م، وكانت الزيارة الثالثة للهند في أقل من سنة، وتتفق الهند و(إسرائيل) على التعاون العسكري والتجسس على باكستان، ولقد عرضت (إسرائيل) على الهند أكثر من مرة في العقد الماضي الاشتراك في تدمير المفاعل النووي الباكستاني الذي تخشى منه (إسرائيل)؛ على غرار ما عملت في ضرب المفاعل النووي العراقي في يونيو ١٩٨١م، ولكن الهند ترددت لأسباب سياسية. ولقد طرحت (إسرائيل) ما يسمى «بالمثلث الحديدي» مع الهند؛ وهو تحالف (هندي ـ إسرائيلي ـ أمريكي) ضد باكستان وإيران وبقية الدول العربية؛ على أمل أن تدفع المؤسسة العسكرية التركية إلى الانضمام إلى هذا «المثلث الحديدي»، ويرى «مارتن وولكر» أن التحالف الثلاثي بدعم من الولايات المتحدة يجعل منابع البترول في أواسط آسيا والخليج العربي ضمن سيطرة المثلث (الإسرائيلي ـ التركي ـ الهندي)[١].

### حادي عشر: حاجة جنوب آسيا إلى الطاقة (البترول والغاز الطبيعي):

إن الهند تأتي على رأس دول جنوب آسيا في حاجتها إلى الطاقة، ولقد اتفقت مع روسيا من أجل مشاريع الكهرباء والاستفادة من الطاقة النووية، وحسب توقعات الدراسات المستقبلية؛ تشير المصادر إلى أن الهند سوف تكون رابع قوة اقتصادية خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وبلا شك؛ فإن البترول سيكون مطلباً هندياً ملحاً في ظل التنمية الاقتصادية الهندية، وتتزايد كمية استيراد البترول في الهند سنوياً ١٦ ٪، ومن المتوقع أن يصل استيرادها عام ٢٠٢٠م إلى (٢٧٠) مليون طن[٢].

ومن المتوقع أيضاً أن تدفع حاجة الهند إلى البترول إلى تحالفات مع (إسرائيل) والولايات المتحدة؛ في سبيل الاستفادة من دور الهيمنة على المنطقة العربية؛ إذا بقيت أحوال العالم العربي على ما هي عليه من التفكك والوجود العسكري الأمريكي.

وتدرس الهند حالياً مع إيران إحياء خطة لمد أنابيب الغاز الطبيعي من حقول الغاز البحرية الإيرانية، يصل طولها إلى ألفي كيلو متراً؛ في إطار مشروع تقارب تكاليفه (٤) مليارات دولار أمريكي، وينتظر أن يؤدي إلى تحويل إيران إلى المصدر الأول للغاز المسيل إلى الهند، وبكلفة تعادل نصف كلفة الغاز المستورد من دول أخرى

(1) Martin Walker,"The New US Tripe Alliance: India, Israel and Turkey" Global Policy Forum, January 17, 2002.

(٢) خالد منصور العقيل «النفط محور النمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين» الحياة، ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٠، ص ١٣.

بما فيها دول الخليج العربي.

ومن المتوقع أن تستورد الهند في المرحلة الأولىٰ ٥٦ مليون متر مكعب من الغاز يومياً، ويبلغ طول الجزء الإيراني من الأنبوب ١١٠٠ كم؛ في حين يبلغ الجزء الممتد تحت مياه البحر ١٠٠٠ كم منه بتكلفة أولية ٤,٨ مليارات دولار.

أما الحل الآخر فهو مرور الخط عبر باكستان، ويكون ١١٠٠ كم منه في إيران، و ٨٠٠ كم في باكستان[١].

ويظهر أن الهند تلعب علىٰ وتر إقامة علاقات اقتصادية مع إيران، وتعزز العلاقات الهندية الإيرانية علىٰ حساب باكستان؛ مستغلة أيضاً موقف إيران من الحركات الإسلامية، وخاصة موقف إيران من حركة طالبان عندما تحالفت بشكل غير مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء علىٰ حركة طالبان. ولذلك نجد أن إيران تتقرب من الهند، وكذلك من حكومة كارزاي، فقد دعت إيران رئيس الحكومة الأفغانية لزيارة طهران لتؤكد للولايات المتحدة أنها تؤيد حكومة كارزاي، وهي تتفق مع الهند في دعم الحكومة الأفغانية، وتبقىٰ باكستان بين المثلث الأفغاني والأمريكي والهندي مع تأييد إيراني؛ مستغلة الصراعات الشيعية السنِّية في باكستان.

### ثاني عشر: أمن الخليج العربي وجنوب آسيا:

إن التطورات السياسية في جنوب آسيا لا شك أن لها انعكاساتها الأمنية علىٰ دول الخليج العربي، ومن ثم علىٰ الأمن العربي والإسلامي، فالتقارب (الأمريكي ـ الهندي) لا يمكن أن يكون في مصلحة الدول العربية، كما أن التحالف (الإسرائيلي ـ الهندي) ليس في صالح الدول العربية والإسلامية؛ وخاصة الدول الإسلامية في جنوب آسيا: و بنجلادش، وباكستان، وكذلك إيران، والعالم العربي.

ولقد تحدثنا عن«المثلث الحديدي»، ولكن لا بد من الإشارة إلىٰ علاقة عمالة جنوب آسيا في منطقة الخليج العربي، وعلاقاتها بالأمن العربي والإسلامي، ومنها جوانب تتعلق بالأمن الداخلي والأمن الخارجي، إن العمالة الهندية تشكل مصدر دخل للهند، وما يتم تحويله من عملة صعبة للهند في ظل الفقر والبطالة التي تعاني منها بلد مثل الهند بسبب كثرة السكان والنمو السكاني، والعمالة الهندية التي تجاوز عددها المليون نسمة لها آثارها الاجتماعية والسياسية علىٰ الشخصية الحضارية العربية الإسلامية، وقد تُستغل العمالة الهندية من قِبَل قوىٰ خارجية للضغط علىٰ الدول العربية، أو كمصدر معلومات للقوىٰ الخارجية ووسيلة تجسس لـ (إسرائيل)، كما أنه يمكن أن تُستغل العمالة كورقة سياسية ضد الهند في حالة التحالف مع قوىٰ أخرىٰ تهدد الأمن القومي العربي[٢].

---

(١) الحياة ٨/ ٧/ ٢٠٠١م، ص ١٢.

(٢) أحمد البرصان: «العمالة العربية والآسيوية والأمن القومي العربي» السياسة الدولية، عدد ١٢٦، أكتوبر ١٩٩٦م، ص ٢٦ ـ ٤٥.

ويوجد مثلاً في السعودية ما بين ٦ ـ ٧ ملايين عامل أجنبي؛ منهم ٣٠ ـ ٤٠ ٪ من الدول العربية، والبقية من دول أجنبية أكثرها من دول جنوب آسيا والفلبيين، وحسب تقرير المجلس الوطني الاتحـــادي الإماراتي الذي أُعدَّ برئاسة رئيس المجلس محمد خليفة الحبتور؛ فإن حجم السكان في الإمارات عام ١٩٩٩م: ١٨٪ فقط منهم إماراتيين، والبقية ٨٢ ٪ غير إماراتيون، وتشكل الجنسية الهندية في الإمارات ضعف نسبة المواطنين ٣٦ ٪؛ أي تشكل ما مجموعه مليون وثلاثمائة ألف نسمة تقريباً، وما نسبته ٥ , ٢٣ ٪ من إجمالي السكان، ثم إن ما يزيد عن ٦ , ٤٩ ٪ من إجمالي السكان هم من منطقة جنوب آسيا، وهو أمر يهدد الأمن الداخلي على المدى البعيد[١].

وإن إحدى المشكلات التي ترتَّبت على وجود العمالة الآسيوية؛ ما يتعلق بقضية اللغة التي هي لغة الخطاب بين الناس والتراث ولغة القرآن الكريم، وتؤكد بعض الدراسات أن اللغة العربية أصبحت في دولة مثل الإمارات العربية أشبه بجزيرة صغيرة وسط طوفان من اللغات واللهجات الأجنبية، وقد صارت تظهر ـ بشكل مباشر ونافذ في الشارع الإماراتي ـ لهجة هجين غريبة عجيبة تُستخدم للتفاهم والتواصل مع أبناء الجاليات الآسيوية المقيمين في الإمارات.

وليس أدل على تدهور اللغة العربية من تأسيس جمعية حماية اللغة العربية في الإمارات ـ ومقرها الشارقة ـ في سبتمبر ١٩٩٩م؛ من أجل بذل الجهد لمعالجة أسباب تدهور اللغة الوطنية في وطنها الأم[٢]. ويُظهر تأثير اللغة الأمني ما حدث في الجزائر، فقد خرجت فرنسا من الجزائر وتركت خلفها التيار الفرانكفوني الذي أصبح يرتبط ثقافة ولغة بفرنسا، ويخدمها أكثر مما خدمها الفرنسيون، وشكَّلت ازدواجية اللغة صراعاً حضاريّاً داخل الدولة الجزائرية، وإذا فقدت الأمة لغتها دخلت في الاستعمار الثقافي.

### ثالث عشر: العلاقات البينية بين دول جنوب آسيا:

إن الدول المحورية في جنوب آسيا هي الهند وباكستان، فدولة نيبال مهددة بالصراع الداخلي بل والعائلي؛ عندما أقدم أحد أفراد الأسرة المالكة في نيبال على تصفية الملك وأبنائه، ثم إن الحركة الماوية تهدد أيضاً نيبال. وتشهد سيريلانكا أيضاً صراعات داخلية مع حركة التاميل، ولا تمارس دوراً مهماً ورئيساً في سياسة جنوب آسيا أو توازن القوى فيه. أما بنجلادش فعلى الرغم من عدد سكانها الذي قد يصل عام ٢٠١٥م إلى ١٦١ , ٥ مليون نسمة؛ فإنها تتأثر بعلاقات تاريخية مع باكستان والقومية البنجالية، ودور الهند في فصل باكستان الشرقية (بنجلادش)، ثم الفقر الذي تعاني منه والأزمات الاقتصادية؛ يجعلها ضعيفة في ممارسة دور حيوي ومهم، أو الوقوف مع باكستان ضد الهند، إلا أنه يمكن حدوث تقارب من خلال المنظمات الشعبية البنجلادشية في حالة

(١) الحياة: ٨/ ٧/ ٢٠٠١م، ص ٨.

(٢) معن البياري: «اللغة العربية تتدهور في دولة الإمارات»، القدس العربية: ١١/ ٧/ ٢٠٠١م، ص ١٣.

الصراع بين باكستان والهند.

النقطة الأخرىٰ ذات الأهمية الاستراتيجية؛ هي أن كلاً من الهند وباكستان تملكان السلاح النووي، وعلىٰ الرغم من أن الهند قد امتلكت القنبلة النووية عام ١٩٧٤م؛ فإنه لم يقم ضدها صخب كما حدث في حالة باكستان عندما أعلنت امتلاكها القنبلة النووية عام ١٩٩٨م، فقد هاجمتها الولايات المتحدة وفرضت عليها حصاراً وقيوداً؛ لم ترفع بعضها إلا عندما وقف مشرَّف مع الولايات المتحدة في حربها ضد أفغانستان، وسمحت لأكثر من ٤٥ ألف جندي أمريكي بالبقاء علىٰ الأراضي الباكستانية، واستعمال المطارات الباكستانية في مطاردة أعضاء حركة طالبان والقاعدة.

ونقطة الضعف عند باكستان أيضاً: عدم استقرارها السياسي، وهيمنة الجيش علىٰ الحياة السياسية؛ في الوقت نفسه الذي تتمتع الهند بنوع من الاستقرار السياسي، والتعاقب علىٰ السلطة في ظل التعددية السياسية الهندية.

وقد أدىٰ الخلاف (الباكستاني ـ الهندي) حول كشمير إلىٰ تكتلات دولية أو محاور سياسية؛ مثل علاقات الهند مع الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة، وعلاقة باكستان مع الصين ودخولها الحلف المركزي.

وتشن الهند حملة كبيرة علىٰ باكستان من أجل تهميش الحركات الإسلامية والأحزاب الإسلامية الباكستانية؛ بناءً علىٰ أنها الخطر الذي يهدد الهند في حال سيطرته علىٰ الحياة السياسية والوصول إلىٰ الحكم، فنجد أن الهند تفضل الحكومة العسكرية ذات التوجه العلماني علىٰ وصول الأحزاب الإسلامية للحكم.

وعلىٰ الرغم من الضغط علىٰ باكستان ومحاولة الولايات المتحدة السيطرة علىٰ المنشآت النووية الباكستانية؛ فإن الهند ما زالت تقوم بتطوير ترسانتها النووية والصواريخ بعيدة المدىٰ، فقد أُعلن في يناير ٢٠٠٣م عن تطوير الهند صاروخاً بعيد المدىٰ يمكنه حمل رأس نووية من طراز (أجني)؛ مما يضع أجزاءً من الصين في مرمىٰ إصابة هذا الصاروخ، وقد ذُكر أيضاً أن (أجني ٣) يجري إعداده لكي يصيب أهدافاً علىٰ مسافة تزيد علىٰ ٣٠٠٠ كيلو متراً، وتأمل في تجربته قبل نهاية العام الحالي[١].

### الرابع عشر: العلاقات العربية وجنوب آسيا:

تمتعت العلاقات العربية مع دول جنوب آسيا بالمد والجزر، ففي فترة الحرب الباردة كانت العلاقات العربية مع جنوب آسيا قوية، ولكن لم يكن هناك موقف عربي موحد من العلاقة مع دول جنوب آسيا، فنجد أن بعض الدول العربية ذات علاقة تاريخية مع الهند؛ مثل مصر؛ بسبب دورها في مجموعة عدم الانحياز، وكذلك علاقة العراق وسوريا مع الهند. أما بقية الدول العربية مثل السعودية ودول الخليج العربي فقد أقامت علاقات

(١) الرأي ١٢/ ١/ ٢٠٠٣م، ص ٢٤.

قوية مع باكستان، حتىٰ إن القوات الباكستانية قد أسهمت في تدريب جيوش دول الخليج العربي ـ سواء في التدريب أو غيره ـ. ولذلك كان هناك محور عربي هندي، ومحور آخر عربي باكستاني، فباكستان لها دور مهم في منظمة المؤتمر العالم الإسلامي من خلال علاقاتها مع السعودية، وقد كان للعلاقات الخليجية الباكستانية دور مهم في الحرب الأفغانية ضد السوفييت؛ مما أقلق الهند التي كانت علىٰ علاقات قوية مع السوفييت.

ولكن مع نهاية الحرب الباردة وعملية السلام العربية الإسرائيلية بعد مدريد التي فتحت التعاون الهندي الإسرائيلي علىٰ مصراعيه خاصة بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م؛ مما أثر في العلاقات العربية الهندية، ثم إن هناك تقارباً عربيّاً باكستانيّاً، ولكن عدم الاستقرار السياسي في باكستان خلال عقد التسعينيات، وتقلب السلطة من حزب الشعب بزعامة بناظير بوتو إلىٰ الحزب الإسلامي بزعامة نواز شريف، ثم الانقلاب العسكري بقيادة مشرَّف؛ جعل العلاقات العربية متقلبة بسبب الصراع الداخلي في باكستان، بل أصبح الدور العربي، مثل السعودية والإمارات، يؤدي دور المصالحة بين القوىٰ السياسية الباكستانية؛ مثل استضافة السعودية لنواز شريف بعد الإطاحة به.

وبعد الهجوم الأمريكي علىٰ أفغانستان أصبحت الدول العربية في موقف الدفاع والارتباك، وأيدت مشرَّف في موقفه في أفغانستان من تعاونه مع الولايات المتحدة، حتىٰ إن بعض الدول العربية لم تستطع أن تحافظ علىٰ رعاياها في باكستان خوفاً من رد الفعل الأمريكي؛ في الوقت الذي تحولت الهند فيه إلىٰ الهجوم السياسي علىٰ باكستان، وعلىٰ بعض الدول العربية تحت محاربة الإرهاب وتشويه المقاومة الكشميرية، وضغطت علىٰ وقف المساعدات الخيرية إلىٰ باكستان وبقية المنظمات الخيرية الإسلامية في الهند أو بنجلادش.

### الخامس عشر: رؤية مستقبلية لجنوب آسيا:

نلاحظ من خلال التحليل السابق أن المتغيرات الدولية والإقليمية في صالح الهند، وأن توازن القوىٰ الآن يسير في صالح الهند ـ (إسرائيل) ـ الولايات المتحدة التي تحاول الهيمنة علىٰ المنطقة العربية، وإن الإصرار الأمريكي علىٰ تحقيق أهدافها في العراق سوف يهمش كثيراً من الدول العربية، ويتجدد حلف بغداد في الخمسينيات، ويصبح نظام عراقي أمريكي إسرائيلي، وقد تنجذب له الهند بسبب ثانوية الموقف العربي.

إن الهند لم تحسم موقفها الآن، وتبقىٰ مترددة في حساباتها الاستراتيجية، وقد تنتظر تحولات النظام الدولي، فهناك روسيا والصين الشعبية التي تحاول جذب الهند لصالحها في مثلث استراتيجي ضد الهيمنة الأمريكية، وهناك محاولة (إسرائيلية ـ أمريكية) لجذب الهند إلىٰ «المثلث الحديدي» وضمنه تركيا العلمانية بقيادة الجيش، وليس بقيادة حكومة ذات توجه إسلامي مثل حزب العدالة، وإن هذا التحالف (الهندي ـ الإسرائيلي) يغري الهند بمصالحها في الخليج العربي؛ من خلال دور سياسي تمارسه، سواء بالعمالة الهندية أو بإثارة الأطماع التي ترددها بعض الأوساط الهندية في السيطرة علىٰ منطقة الخليج العربي، ولا شك أن منطقة الخليج كانت

حتىٰ الحرب العالمية الأولىٰ تدار من قِبَل مكتب الهند البريطاني.

ويجب أن لا نستغرب ما يردده بعض الباحثين الهنود؛ فنجد أن الدبلوماسي الهندوسي دكتور باتيل في كتابه (السياسة الخارجية للهند) يقول: «بقيت أفغانستان لمدة طويلة جزءاً من الهند، وإن إيران مهمة جدّاً للهند، نظراً لحاجتها إلىٰ البترول في العهد الحاضر، وكذلك حاجة الهند إلىٰ البترول تجعلها تهتم بالبلاد العربية، ومن الضروري للهند أن تسيطر علىٰ سنغافورة والسويس اللذين هما مثل الباب الرئيس، وإذا تغلبت عليهما قوة معادية أخرىٰ ستعرض الهند واستقلالها للتهديد»[١].

ويقول الفيلسوف الهندي «بي، أن، أوك» في كتابه (Some blunders of Indian Historical Research) (بعض أخطاء في البحوث التاريخية الهندية): «هناك دلائل عدة يستنتج منها أن الجزيرة العربية خضعت لسلطات الملك الهندوسي فيكراماديتيا»[٢]. إن هذه الإشارات إلىٰ البترول، والعلاقات التاريخية السابقة مع الجزيرة العربية، وما يردده الاستراتيجي الهندي سينج حول الخطر الإسلامي لا شك تدفع الدول العربية، والإسلامية إلىٰ أن تفكر في أمنها القومي، فليست باكستان ووحدتها المهددة فقط، بل إن وحدة العالم العربي والإسلامي معرضة للخطر في ظل سيناريوهات مستقبلية تطرحها مراكز الدراسات الاستراتيجية لربط المنطقة بالمظلة الأمريكية من جنوب آسيا إلىٰ المغرب العربي؛ من خلال هيمنة المثلث الحديدي (إسرائيل، الهند، الولايات المتحدة، وتركيا العلمانية)[٣]؛ فهل يتبنىٰ العرب والمسلمون استراتيجية لمواجهة هذا التحالف المطروح علىٰ الساحة الإقليمية والدولية؟

---

(١) أس. أر. باتيل: «السياسة الخارجية الهندية»، ص ١٩ ـ ٢٢، نقلا عن أليف الدين الترابي «بين قضية فلسطين وقضية كشمير»، العرب اليوم، ٢٧/ ٤/ ٢٠٠١م، ص ٦.

(٢) انظر: كتاب أوك: «بعض أخطاء في البحوث التاريخية للهند»، ص٢٣١، نقلاً عن أليف الدين الترابي، المصدر السابق.

(3) ـ Martin Walker, 2002، op.cit.

- Tunku Varadarajan "America's Allies for the long Haul: Israel، India and Turkey will never waver" Opinion
- Ilan Berman "Israel, India and Turkey: Triple Entente?
- The Middle East Quarterly, vol. Ix no. 4, Fall 2002.